السواء استووا في غلة الاستحقاق فاستوى في الاستحقاق وذكر في وقف الخصاف ما صورته ذكرت آراء البطن الثاني من هذه المسألة وهؤلاء السبعة وذكر كلا ما كتبوا يشعر بأن البطون تكون اعلى واسفل وكذا وقع في وقف هلال وقف خزانة الاكمل وقف بني مازة وذكر في القنية قبيل عد وقف ضيعة على اولاده واولاد هم بطنا بعد بطن فلو مات واحد من الموالي اولا من الفريق الاخر وبقي منه اولاد فلا ولي ان يصرف نصيب الميت الى اولاده دون من بقي من البطن الاول ح وقف ارضا على اولاده وهم فلان وفلان ثم من يولد لهم على اولادهم واولاد اولادهم ما توا الا واحد بطنا بعد بطن فلو مات واحد منهم عن اولاد فلا شئ لهم ما دام في البطن الاول احد انتهى كلامه الا ضاحي وغيرها من العبارات كلها متفقة تقول على ان البطن الاول والاولاد الصلب والبطن الثاني اولاد الاولاد الصلب والبطن الثالث اولاد اولاد الصلب الا ان في هذا عين الترتيب وغيره الغوى ويتمايضده تنصيصه فيه فيما ان وصاحب الخلاصة والفتاوى الظهيرية على قول ان قول الواقف بطنا بعد بطن مثل قوله ثم على اولاده ومثل قوله الاقرب فالاقرب ولا خلاف فان ثم ترتيب وكذا لفظ الاقرب فالاقرب وقد الحقوا بطنا بعد بطن بهما قبل على انه للترتيب لا للشركة وهذا الترتيب يكون ترتيب مجموع اهل البطن الثاني على تقارض مجموع البطن الاول لا انه ترتيب كل شخص بابيه خاصة بل بابيه وعمه لانهم جعلوا لفظ بطنا بعد بطن مثل ثم والاقرب فالاقرب في ترتيب ثم والاقرب فالاقرب ترتيب المجموع على المجموع يوضحه اذا كانوا اولاد الصلب ثلاثة فمات منهم شخص عن ولد لا ينتقل نصيبه الى ولده بل ينتقل الى اخوته الباقين فاذا مات انتقل هذا منقولا صريحا في ثم فانه قال في الخصاف وغيره رجل وقف على ولديه فلان وفلان ثم على اولادهما من بعدهما فمات واحد عن ولد لا يصرف اليه شئ ما دام الاول باقيا فعلم انه شرط الانتقال النصيب اليه بشرط ابيه وعمه وحيث الحقوا بطنا بعد بطن بثم في الترتيب تعين حملها على الترتيب الثاني فتدبر وكذا ما ذكره في القنية اخوا وكونه مرجح

كما في نسخة

مطلب حول الواقف بطنا بعد بطن مثل قوله ثم على اولاده ومثل قوله الاقرب فالاقرب الخ

الكلام على الموضع الثاني والثالث

بانه لا حق لاولاد الاولاد ما دام في البطن الاول الحي وهو عين المفتى به السؤال عنها بقي قول صاحب القنية مما نقله عن قع عك والاقرب انه ربنى اما فتاوى العصر اوفتاوى ضياء الدين عبد الجبار والثاني فعين الائمة الكرابيسي وظاهره انه اختيار بعض المشايخ فانه قال الاولى ان يصرف نصيب الميت الى اولاده دون من بقي من البطن الاول لكن لا على وجه التشريك بل على الترتيب ايضا اعني ترتيب كل ولد على ابيه خاصة لا على ابيه وعمه وعمته وما سببه الا انه قال في آخر كلامه دون من بقي من البطن الاول فلما نص على البطن الاول علمنا انه لم يرد التشريك بالواو والفاء ترتيب بطن بعد بطن وانه يكون لهذا الولد الذي مات ابوه نصيب ابيه ونصيبه الذي كان يستحقه في حياة ابيه بل هما بالترتيب على الوجه الذي قلناه واما الكلام على الموضع الثاني وهو ان الحضر هل هو شهادة بالاستفاضة ام على الواقف فنقول بل هو والله اعلم شهادة على الواقف لانه قال وقف على بنيه فلان وفلان وهذا ظاهر شهادة على فعل الواقف ويحتمل الاستفاضة ايضا لكنه ترجح الاول بان تاريخ الحضر في سنة سبعة وعشرين وستمائة وفي ذلك الوقت كان يمكن ان الواقف يكون حيا ولو كان على الاستفاضة نعتبر فيها اختلاف ونص في المجتبى انها تقبل هو المختار وبالجملة فقد حكم بها حاكم واما الكلام على الموضع الثالث وهو ان هذا الوقف بمنزلة وقفين ام بمنزلة وقف واحد الظاهر انه بمنزلة وقف واحد ويدل عليه قوله ثم من بعدهما لاولادهما فجعل شرط انتقال النصيب الى اهل الولد موت ابيه وعمه ولو كان مرادنا ان يكون وقفين لقال ثم من بعد كل واحد منهما وعود نصيبه الى ولده وان كان يحتمل انه بمنزلة وقفين ويلزم هذا الوضع ح ان يقول ان ولد الولد لا يستوقف على موت عمه لكن اصحابنا لم يتنبهوا لهذا الاحتمال فانهم قالوا في رجل وقف ضيعة على ولديه فاذا انقرض احدهما عن ولد وهما احد الولدين عن ولد لا ينتقل نصيبه الى ولده بل الى اخيه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)